

رفض نقابي واسع لتمديد الدورة العمالية: تأميم العمل النقابي وتقويض الاستقلال التنظيمي أبرز المخاطر



الجمعة 15 مايو 2026 02:00 م

تتصاعد حالة الجدل داخل الأوساط العمالية والنقابية، عقب موافقة لجنة القوى العاملة بمجلس النواب على توصية صادرة عن مجلس الوزراء بتمديد الدورة الانتخابية الحالية للنقابات العمالية لمدة ستة أشهر، في خطوة أثارت موجة واسعة من الاعتراضات والتحذيرات من تداعياتها على مستقبل العمل النقابي واستقلال التنظيمات العمالية

ويرى نقابيون وعاملون بالشأن العمالي أن القرار لا يمكن فصله عن مسار تشريعي أوسع قد يفضي مستقبلاً إلى تعديل مدة الدورة النقابية لتصبح خمس سنوات بدلاً من أربع، معتبرين أن الأمر يمس بشكل مباشر جوهر الحق في التنظيم النقابي الحر، ويعيد طرح تساؤلات قديمة حول حدود تدخل السلطة التنفيذية والإدارية في الشأن النقابي

مخاوف من تغيير قواعد اللعبة النقابية

الرفض الذي أبدته قطاعات واسعة من النقابيين لم يقتصر على مدة التمديد نفسها، بل امتد إلى ما وصفوه بمحاولة "إعادة هندسة" المشهد النقابي بصورة تدريجية، عبر قرارات تنظيمية قد تؤثر على آليات تداول القيادة داخل النقابات وتضعف دور الجمعيات العمومية في الرقابة والمحاسبة

وأكدت بيانات صادرة عن نشطاء عماليين وتنظيمات نقابية مستقلة أن أي تمديد للدورات النقابية دون العودة المباشرة إلى القواعد العمالية يمثل سابقة خطيرة، وقد يفتح الباب أمام تمديدات متكررة مستقبلاً تحت ذرائع إدارية أو تنظيمية

ويرى معارضو القرار أن الانتخابات النقابية تمثل أحد أهم أدوات تجديد الدماء داخل التنظيمات العمالية، وأن تأجيلها أو تمديد الدورات الحالية ينعكس سلباً على مستوى التمثيل الحقيقي للعمال، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها البلاد

استناد دستوري ودولي لرفض التمديد

واستند الرافضون للمقترح إلى المادة 76 من الدستور، التي تنص على حق إنشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية، مع ضمان استقلالها الكامل، وعدم جواز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي

كما أشاروا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 و98، واللتين تؤكدان حق العمال في تأسيس منظماتهم النقابية بحرية كاملة، وانتخاب ممثليهم دون تدخل من السلطات العامة، إضافة إلى حماية النشاط النقابي من أي قيود أو تمييز

وبحسب وجهة نظرهم، فإن تمديد الدورة النقابية بقرار تشريعي دون تفويض مباشر من الجمعيات العمومية قد يُنظر إليه باعتباره انتقاصاً من مبدأ الاستقلال النقابي، ومخالفة للمعايير الدولية المتعلقة بحرية التنظيم والعمل النقابي الديمقراطي

دعوات لإعادة فتح ملف قانون النقابات

الجدل الدائر أعاد إلى الواجهة المطالب القديمة بإجراء مراجعة شاملة لقانون المنظمات النقابية العمالية رقم 213 لسنة 2017، والذي يقول نقابيون إنه لا يزال بحاجة إلى تعديلات جوهرية تسمح بخلق بيئة أكثر استقلالاً وديمقراطية للعمل النقابي في مصر

وتتضمن أبرز المطالب المطروحة:

- منح الجمعيات العمومية صلاحيات أوسع في إعداد اللوائح الداخلية لل نقابات
- إنهاء إلزام جميع النقابات بإجراء الانتخابات في توقيت موحد
- تقليص الإشراف الإداري المباشر على العملية الانتخابية
- تخفيف القيود الخاصة بتأسيس النقابات الجديدة
- تنفيذ توصيات خبراء منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحريات النقابية

ويؤكد أصحاب هذه المطالب أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق عبر تمديد الدورات النقابية أو تعديل مددها الزمنية فقط، وإنما من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والتنظيمات العمالية بما يضمن استقلال القرار النقابي

البرلمان بين الاستقرار الإداري وضمان الحريات

في المقابل، تنظر دوائر برلمانية وحكومية إلى ملف التمديد باعتباره جزءًا من ترتيبات تنظيمية تستهدف الحفاظ على استقرار المؤسسات النقابية ومنحها مساحة زمنية إضافية لاستكمال إجراءات انتخابية وإدارية معقدة

إلا أن مراقبين يرون أن البرلمان بات أمام اختبار حساس يتعلق بقدرته على تحقيق التوازن بين متطلبات التنظيم الإداري للعمل النقابي، وبين الحفاظ على الضمانات الدستورية الخاصة بحرية التنظيم والاستقلال النقابي

ويحذر متابعون من أن أي خطوات تُفسّر باعتبارها تضييقًا على العمل النقابي قد تؤثر على صورة ملف الحريات العمالية في مصر، خصوصًا في ظل المتابعة الدولية المستمرة لأوضاع النقابات وحقوق العمال

جدل مرشح للتصاعد

ومع استمرار النقاشات داخل مجلس النواب والأوساط العمالية، يبدو أن ملف التمديد النقابي مرشح لمزيد من التصعيد خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا ما اتجهت السلطات إلى تثبيت تعديلات دائمة على مدد الدورات النقابية

ويرى مراقبون أن الأزمة الحالية تتجاوز مجرد خلاف إجرائي حول مدة الانتخابات، لتكشف عن صراع أوسع يتعلق بمستقبل الحركة النقابية المصرية، وحدود استقلالها، ودورها في تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها البلاد